المجالس المحلية

ملحق خاص يصدر عن صحيفة سوريتنا
يعنى بتغطية أعمال المجالس المحلية داخل سوريا

28 حزيران 2015
souriatna@gmail.com

لماذا هذا الملحق؟

مع انطلاق الثورة السورية وبداية خروج نظام الأسد من بعض المناطق كانت قوى المعارضة أمام تحديات كبيرة، تمثلت في إمكانية ملء الفراغ المؤسساتي الذي أحدثه انسحاب موظفي وعاملي الدولة من المدن والبلدات المحررة، وفي رد ادعاءات النظام بعجز السوريين عن تسيير أمورهم وبأن غيابه رديف للانفلات والفوضى، وفي تقديم نموذج للمجتمع الدولي عن إمكانية وجود بديل حقيقي ومدني لنظام الأسد ظهرت المجالس المحالية في المحافظات.

في بدايات تأسيسها، مارس السوريون من خلالها شكلاً من أشكال المواطنة الفطرية إن جاز التعبير، وظهر بوضوح ميل السوريين نحو التنظيم والعمل المشترك، أقله لتأمين الحاجات الأولية، وقد شكل انسحاب النظام - المبني أساساً على قاعدة تشريعية مفصلة للحفاظ على مركزية الدولة، ووأد أي تحرك أو فعالية مدنية - حاجة أساسية للمجتمع، للتنظيم الذاتي تطبيقاً نموذجياً لطروحات قوانين ليست مرتبطة بالضرورة بالتنظيم السياسي أو حتى بمسائل عسكرية. فهي تختص بكل الأمور التفصيلية في الحياة اليومية من القوانين التي تنظم الحياة المعيشية والاقتصادية، ودوائر النفوس والعقارات... حتى إلى القوانين التي تنظم عمل الجمعيات، والتشريعات الضريبية والجمركية.

المجالس المحلية بلا شك ضرورة وحاجة أساسية لمجتمع عاش في ظل دولة متحكمة بأدق تفاصيل الحياة عقوداً، وتأسيس لدولة القانون والمؤسسات المرتقبة، ورهان اجتازته المعارضة حول قدرتها على إنتاج سلطاتها البديلة، والتأسيس لمرحلة ما بعد سقوط الأسد.

وقد قدمت المجالس المحلية الكثير من الخدمات مثل: «المعونات الإنسانية كالطعام والمأوى، المعونات والخدمات الطبية، الخدمات الإعلامية، خدمات مدنية كإدارة الفضلات، والنظافة، والتعليم، وتأمين المياه والمازوت، والشرطة... إلخ». وعلى الرغم من الشوائب التي على رأسها غياب التمثيل الصحيح للمواطنين بسبب سطوة المال والسلاح من جهة ونقص الخبرة وغياب الثقافة المدنية والتنسيق بين المجالس المختلفة من جهة أخرى، إضافة للقصف الجوي المستمر للنظام، الذي دمر أي بنية تحتية يمكن البناء عليها في المرحلة الراهنة يبقى الإنجاز الأهم هو زرع قيم العمل المشترك والاحترام المتبادل لتحقيق بيئة وظيفية متلاحمة يسودها الود والتعاون للعمل نحو إنتاجية أفضل، ووضعت المجتمع المدني السوري أمام مسؤولياته الحقيقية في رعاية وتسيير الشؤون اليومية.

حصاد القمح في حزرما 25 / 6 / 2015

ملفوف وقمح: خبزاً للغوطة

يصل سعر أربعة أرغفة خبز معدّةٍ من القمح الكامل والشعير في مناطق الغوطة الشرقية إلى حوالي 1000 ليرة، يباع الخبز القديم أحياناً للسكان، مع توقف دخول المواد الغذائية إلى بلدات ومدن الجنوب الدمشقي، والحاجة الكبيرة لتوفير البديل، جاءت بفكرة مشاريع زراعية توفر الاحتياجات الأساسية للسكان، وعلى رأسها القمح.

مع الإغلاق النهائي للغوطة وضعف القدرة الإغاثية لدى منظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية المحاصرة، وفي تحدٍ هو الأكبر لنظام الأسد، زرع المجلس المحلي في بلدة دير العصافير 200 دونم من القمح، لتأمين متطلبات الأهالي من مادة الطحين والبرغل، إضافة إلى تأمين فرص عمل للعوائل المحتاجة. هذا المشروع الذي بدأ مطلع العام الجاري واجهته عدة عقبات، أولها غياب أي شكل من أشكال الدعم الخارجي، والنقص الحاد في مادة المازوت الضرورية لاستخراج المياه.

على الرغم من الصعوبات إلا أن المشروع استمر واستفادت خمسون عائلة من فرص عمل وفرها، واليوم ينتظر أهالي دير العصافير الحصاد الذي يقدّر وَفقاً للمجلس المحلي بـ 100 طن من القمح، كفيلةٍ بتخفيف معاناة أهل البلدة.

مشروع دير العصافير ليس الوحيد من نوعه، فقد انطلق منذ أسابيع مشروع الأمن الغذائي في الغوطة الشرقية لعام 2015م، بتمويل وصل إلى 355 ألف دولار، قدمها مكتب التنسيق والدعم التابع للحكومة المؤقتة، بينما تشرف محافظة ريف دمشق على عملية التنفيذ في مساحة تمتد على نحو 1000 دونم من الأراضي الزراعية داخل الغوطة الشرقية المحاصرة.

من مبادرات هذا المشروع مبادرة المكتب الإغاثي الموحد لزراعة الملفوف كأحد المحاصيل الرئيسة، ضمن مشروع الزراعات الشتوية، الذي يستخدمه سكان الغوطة الشرقية بديلاً للخبز على موائدهم، حيث بات يعرف باسم الخبز الأخضر، إضافة إلى مشاريع تربية الأرانب لتأمين الحد الأدنى من اللحوم، كونها تتكاثر بسرعة ولا تحتاج لكمياتٍ من الأعلاف كالمواشي.

وحول آليات المشروع والتفاصيل، يقول رائد سريول (مسؤول مكتب المشاريع في المحافظة): إن العمل قسم بين المجالس المحلية في مناطق (المرج – ضواحي دوما، وحرستا – مسرابا – مديرة – حورية)، بينما تنال هذه المجالس ما قيمته 30٪ من ناتج المشروع أي المحصول، وتملك المحافظة النسبة المتبقية أي 70٪ تودع في مستودعاتها.

تخطط المحافظة لتوزيع المحصول على الأفران بالمجان، ويقول سريول: «سنوزع المحصول على الأفران بشكل مجاني، التوزيع سيتم وفق نسبة السكان بكل حي ومنطقة، وذلك عبر التنسيق بين المجالس المحلية والمحافظة».

يذكَر أن غوطة دمشق تكتسب زخماً وأهمية كبرى، ولا يعطيها هذه القيمة رقعة أرضية تشغلها أو عدد سكانها، فالغوطة التي يقدر طولها بـ25 كيلو متر وعرضها بين 12 - 15 كيلو متر، كانت صنواً للعاصمة دمشق تأخذ منها وتعطيها.

أنجز هذا الملحق فريق سوريتنا داخل سوريا وخارجها بدعم من البرنامج الإقليمي السوري | التوزيع داخل سوريا: الشبكة السورية للإعلام المطبوع

جسرين: مجلس يحتاج لدعم أكبر

«المجلس المحلي الثوري في بلدة جسرين يهدف إلى تنظيم الحراك الثوري في البلدة، وتوحيد الجهود في شتى المجالات، باعتباره الممثل الوحيد للبلدة أمام جميع الهيئات والكيانات السياسية الداخلية والدولية».

تكريم طلاب المرحلة الإعدادية المتفوقين في بلدة جسرين

قام المجلس المحلي في بلدة جسرين بالغوطة الشرقيّة بداية الشهر الجاري، بحصد ودرس محصول الشعير، ووزّع 2 كغ منه مجاناً لكل عائلة، كما تم بيع 2 كغ بسعر 350 ليرة، هو سعر التكلفة، للتأثير على أسعار السوق وفي محاولة لتخفيض أسعارها، بهدف تخفيف العبء عن أهالي البلدة والوافدين إليها.

كذلك وزع المجلس مواد مختلفة فُقدت من الأسواق كالسكر والبطاطا والرز: إما بسعر الشراء، دون إضافة تكاليف النقل والأجور التي يتحملها صندوق المجلس، أو بإضافة هامش ربحي صغير يغطي مبالغ الأجور والنقل.

ويبيع المجلس المواد الأساسية ومادة الخبز في مركز البيع التابع له، بأسعار مدعومة على البطاقة العائلية لأهالي البلدة الذين يعتمدون بشكل كبير على ما يؤمنه لهم هذا المركز.

أعمال خدمية:

على صعيد آخر، قام المكتب الخدمي التابع للمجلس، بما سماها «أكثر الأعمال مشقة وصعوبة في جسرين»، وهو تسليك أسقية البلدة، بإمكاناته البسيطة المتوفرة، بعدما أدى الاستخدام القليل للمياه في المنازل بسبب صعوبة تأمينها، إلى سطم في أسقية البلدة الرئيسية وهو ما اضطر عدد من العائلات إلى مغادرة منازلها، فضلاً عن امتلاء بعض الأماكن والطرقات بمياه الأسقية.

وأشار المجلس إلى ارتفاع تكاليف هذا العمل، بسبب غلاء مادة المازوت والاضطرار لاستخدام الآليات الثقيلة في الحفر وتغطية أجور العمال الذين يعملون ساعات طويلة، مؤكداً عدم تبني أي جهة تأمين تكاليف هذا العمل، بينما جهز المكتب الإعلامي مشروعاً يتضمن تفاصيل وتكاليف العمل.

المجال التعليمي:

أشرف المجلس على مشروع ترميم وإصلاح البنية التحتية لمدرسة في جسرين، بالتعاون مع البرنامج الإقليمي السوري، حرصاً من مكتبه التعليمي على «سير العملية التعليمية بالشكل الأنسب وتوفير الوسائل المادية والنفسية للطلاب».

وفي إطار العمل على المدرسة، عمل المجلس على ترميم الجدران المتصدعة، وطلاء الصفوف والجدران، وتخطيط عبارات توجيهية عليها، وتمديد إنارة للصفوف، وإعادة تأهيل دورات المياه.

استطلاع رأي

خالد 32 عاماً، دوما:

المجلس رائع كتير، منوجهلن شكر كتير كبير، لأن عم يدعموا الناس بمشارع كتيرة، أهمها مشروع إفطار الصائم، عم يتم توزيع كل يوم ما يقارب 1000 وجبة افطار، صحي ما بتكفي بس هاد يلي اللّه مقدرهن علية شكرا إلهن.

أم سامر، 40 سنة، حمورية:

قدمنا طلب من شهرين للمجلس ليساعدونا بترميم البيوت المقصوفة والمدمرة بالحارة، واللّه ما قصروا، وحسب إمكانياتن اشتغلوا اللّه يعطيون العافية.

أبو محمد، 46 سنة، عربين:

المجلس جيد وأهم ما يقوم به هو موضوع النظافة، وكذلك موضوع الاهتمام بالعائلات النازحة والحفاظ على الممتلكات، لكن نتمنى اهتمام اكبر بهذه الناحية حيث لا يخلو الأمر من السرقات للأغراض الشخصية، من منازل العائلات التي غادرت.

أم قتيبة، 35 سنة، دوما:

سمعنا عن مشروع لحم الأرانب، مشروع منيح، بس الأرنب بدولار وما في دولار شو منعمل بحالنا؟؟

أم أيمن، أم لطفلين، زملكا:

المجالس المحلية داخل الغوطة بأكملها تقوم بفعاليات جيدة لا بأس بها، أهمها تنظيف الشوارع وإزالة ركام الأبنية المدمرة وغيرها.

أبو خالد، دوما:

قبل أسبوعين كنت بدائرة النفوس بالمجلس المحلي بدي سجل مولود ابن أخي استشهد قبل شهرين، ما شاء اللّه عليهم، يا أخي لما تشوف هدول الناس بيزرع فينا الأمل وبتخلينا نشوف بكرا أحلى.

القمامة سماد في دوما

يواجه المجلس المحلي صعوبة في تأمين المبيدات التي تضمن عدم انتشار الأمراض

استطاع المجلس المحلي في مدينة دوما وبعض المناطق الأخرى تحويل أزمة النفايات المتراكمة إلى حل لمشكلة السماد، وحسب المجلس، فإن عماله يقومون بإعادة تكرير النفايات وتحويلها إلى أسمدة للزراعة إلى جانب التخلص من النفايات المتراكمة.

وأطلق المجلس المحلي حملة «لا للتصحر»، وزرع خلالها 4000 شجرة زيتون لتكون بديلاً عن الأشجار التي قطعت أو ستقطع في المستقبل، بعد أن تجاوز الحصار عامه الثالث، واستنزفت الغوطة جميع مواردها، فتحولت إلى قطع الأشجار المثمرة لتستعملها بديلاً عن الغاز أو المازوت في التدفئة والطبخ، وهو ما يشكل خطراً حقيقياً على المستقبل الغذائي، ليس في الغوطة وحدها بل في دمشق أيضاً.

ويطالب رأفت - وهو ناشط إعلامي في المدينة - إدارة المجالس المحلية، بالعمل للاستثمار في مشاريع الطاقة العضوية وتكرير المخلفات النفطية، لتكون بديلاً عن الأشجار التي لا تزال تقطع حتى اليوم، رغم القيود التي فرضتها المجالس الشرعية على قطع الأشجار.

ويقول أبو أحمد (مدير المجلس المحلي في دوما لسوريتنا): «نحن بدورنا نقوم بمشارع صغيرة أهمها تنظيف الطرقات، وإزالة الردم من مناطق الدمار، وإصلاح البنية التحتية حسب الإمكانات الموجودة، ومشارع إفطار صائم في الغوطة الشرقية، ورش المبيدات الحشرية في المدينة للقضاء على الأمراض القاتلة.

نحن نواجه صعوبة في تأمين المبيدات، لكننا نفعل لأن عدم قيامنا بذلك، قد يسبب كارثة إنسانية بسبب انتشار الأمراض، كما أننا نستخرج السماد من القمامة الموجودة في البلدة، بتكريرها واستخدامها سماداً للمزارعين، وبخاصة أنهم يعانون مؤخراً، من قلة السماد بسبب استخدامه من قبل الثوار للتفجير. ورغم كل ذلك، فإن (الائتلاف الوطني) وبعض الجهات الخاصة، تدعم المجلس، بما لا يكفي رواتب للموظفين فقط، بينما يعمل غالب عناصر الدفاع المدني، بشكل تطوعي.

أم سميح:
من لا شيء تطعم المحبة

سيؤخذ على هذه القصة الصحفية أنها منحازة لبطلة قصتها، وهذه حقيقة، وتبريرها بأنه على الإعلام أن ينحاز للبشر الحقيقيين، ولمن نالوا يقين الناس بأنهم صادقون، يعطون ولا يأخذون.

فاتن، أو أم سميح كما تحب أن تُنادى، لتستعيد سماع اسم ابنها «الدكتور سميح» المعتقل لدى نظام الأسد منذ أكثر من عامين، وللاعتقال حكايات عديدة معها، فقد اعتقلت مرتين، ونالها قسط إضافي من إساءة قوات النظام كونها فلسطينية الأصل، «أنت فلسطينية شو علاقتك بسوريا» كما كان يقول الضابط الذي حقق معها.

تبدأ القصة التي ستروِيها أم سميح لنا بعد خروجها من فرع الخطيب عام 2014م، ودخولها إلى الغوطة الشرقية، واشتداد حصارها، ليتجاوز سعر كيلو الأرز 1000 ليرة.

«بدأت الأسعار ترتفع والبضائع تتلاشى، وصارت الناس تفقد أوزانها من الجوع، وكنت تعرفت في المعتقل على السيدة «نجاة مرشد»، هي من السويداء من الطائفة الدرزية، حدثتها عن مدى سوء الوضع الإنساني، فاقترحت علي إنشاء مطبخ لإطعام المحتاجين، وفعلا بدأت بمبلغ ساعدتني على تأمينه وهو 150 ألف ليرة».

ورغم أن المبلغ لا يكفي لإطعام عدد كبير من الناس، إلا أنني بدأت العمل، واستخدمت أدوات الطبخ التي كان يمتلكها «لواء درع العاصمة» في مدينة حرستا، كوني لم أملك مطبخ أو أدوات طبخ.

ومع مرور الوقت وسوء الأوضاع، بدأت البحث عن مصادر لتمويل «مطبخ يد واحدة»، وأطلقت عليه هذا الاسم، على أمل أن نصبح يداً واحدة في مواجهة موت يحيط بأهالي الغوطة المحاصرين.

يوزع مطبخ أم سميح الوجبات الغذائية على معظم بلدات الغوطة بما فيها جوبر

لم تكن التبرعات التي أجمعها كبيرة، فأحيانا كنت أستلم مبلغ 100 دولار أو أكثر، وتأتي التبرعات ممن يرغبون بالمساعدة، ثم انشأت صفحة باسم المطبخ على فيس بوك لأتواصل مع من يريد تقديم المساعدة.

المشكلة الأساسية هي ضعف التمويل، فالتبرعات الفردية لا تكفي لإطعام جميع الناس أو حتى لشراء الحطب، بعدما بلغ سعر الكيلو الواحد منه 75 ليرة، ورغم ذلك تابعت العمل حتى استطعت الحصول على مبلغ 285 ألف ليرة، لشراء عدة طبخ قدمها «مركز نساء الآن» واستطعت دفع تكاليف المكان الذي أصبح مطبخاً ومستودعاً لتخزين المواد.

اليوم أنا سعيدة لأني أستطيع مواصلة الطبخ بشكل شبه يومي، كما حصلت على بعض رؤوس الماعز والدجاج، لتأمين الحليب والبيض للأطفال في مدينة حرستا.

أتمنى أن أستطيع تقديم الحليب لكل أطفال الغوطة لكن الكميات لا تكفي، حتى أن الوجبات التي أطبخها تكفي لإطعام 250 عائلة تقريباً، بينما لاتزال مئات العائلات بأمس الحاجة للقمة خبز.

في الفترة الماضية كان التوزيع يتركز على مدينة حرستا، كونها من أكثر المدن حاجة، لكنني اليوم أوزعه في معظم مدن الغوطة، وخلال شهر رمضان أردت العمل في المناطق الخطرة والبعيدة كمنطقة جوبر، التي لا تصلها الحملات الإغاثية ووجبات إفطار الصائمين.

أنا لا أضع الطعام في صحون بلاستك كما يفعل القائمون على مشاريع إفطار صائم حالياً، نظراً لارتفاع أسعارها، لذلك أطلب من الأهالي إحضار صحون معهم.

علاقتي جيدة مع الجميع ولم أتعرض لمضايقات من أي أحد، على العكس الجميع يحاول المساعدة على الأقل في تنظيم عمليات التوزيع كي يحصل المحتاجون على حصصهم.

لجنة تطوعية لإحصاء سكان الغوطة تبدأ من حمورية

تطوع عدد من شباب مدينة حمورية لتشكيل لجنة مهمتها إجراء إحصاء سكاني دقيق عن العوائل المحاصرة في المدينة، في وقت تعذّر فيه الحصول على أرقام دقيقة حول أعداد السكان في الغوطة الشرقية، بسبب القصف اليومي، وحركة النزوح الداخلي المتكرر.

ويساعد هذا الإحصاء المجالس المحلية في تقدير حاجاتها الفعلية على المستويات الصحية، والغذائية، والخدمية. فبدأت اللجنة عملها بتقسيم المدينة إلى قِطاعات وأحياء ومبانٍ مرقّمة، ثم قامت بإحصاء عدد الأفراد، وأجْرَت مسحاً شاملاً عن الوضع الصحي والمعيشي للعوائل.

وتوسَّع العمل لاحقاً ليشمل جميع مدن وبلدات الغوطة الشرقية؛ حيث توجَّهت اللجنة إلى زملكا وعين ترما وحزة وغيرها؛ لإجراء الإحصائيات بالتنسيق مع المجالس المحلية هناك.

وشمل الإحصاء المتضررين من الحرب وأصحابَ الأمراض المزمنة والحالةَ المعيشية للأسر، وبحسب القائمين على المبادرة، فإن هدفها هو حفظ حقوق المقيمين والمغتربين، ومعرفة البيوت المدمرة والمسكونة بالنازحين إلى البلدة، التي تتوسط الغوطة ويلجأ إليها الهاربون من القصف والدمار.

كذلك تساهم هذه المبادرة في حصر ومعرفة الحاجات المجتمعية وترتيب الأولويات والتنسيق بين كافة المكاتب في الغوطة الشرقية، بينما يقول القائمون على المشروع، إن أهمَّ الصعوبات التي تواجههم، هي تكاليف التنقل والطباعة؛ إلا أنهم مستمرون بالعمل كمتطوعين.

يُذَكر أن عدد سكان الغوطة حسب الإحصائية السكانية الحكومية عام 2010م بلغ مليونين ومئة وستة وتسعين ألف نسمة، بينما انخفض عددهم بنسبة 46٪ خلال عام 2013م بسبب الحصار وقصف قوات النظام للمدنيين، وتقول الإحصاءات التقديرية الحالية إن عدد سكان الغوطة يبلغ اليوم أكثر من خمس مائة ألف نسمة.

ويعد الإحصاء واحداً من أكثر التخصصات أهمية على الإطلاق؛ لأنه أحد العناصر الرئيسية في أي عمل إداري أو مؤسسي، وهو في التطبيق العملي أحد أهم الركائز التي تساعد صناع القرار على اتخاذ قرارات فعالة في مجال السياسة العامة والبرامج والمشاريع، وذلك عن طريق وضع أفضل الأدلة المتوفرة في جوهر عملية تطوير السياسات وتنفيذها، عن طريق عمل منهجي وعلمي وعقلاني.

في التجربة اللبنانية الأقرب إلينا، بعد أربعين عاماً تقريباً مضت على اندلاع الحرب، ليس هناك إحصاء شامل لعدد السكان أو المهاجرين زمن الحرب باستثناء بعض الدراسات المبنية على إحصاءات عينية، أو على جداول حركة المغادرين والعائدين لدى الأمن العام اللبناني، إضافةً إلى غياب أي إحصاءٍ عن الملكيات العقارية وانتقالها زمن الحرب، وهو ما أثّر بشكل فعلي على سياسات التنمية والتخطيط بعد اتفاق الطائف، كما ساهم في ضياع حقوق شرائح بأكملها من المواطنين.

"نغف" الصيف في حرستا

يرى أهالي الغوطة الشرقية أن فصل الصيف يقف لصالحهم ضد نظام الأسد، الذي يمعن في تجويعهم وحرمانهم من أبسط شروط الحياة، إلا أن فصل الحصاد يحمل للسكان المحاصرين شروراً جديدة، فارتفاع درجات الحرارة أدى إلى انتشار مرض «النغف» الناتج عن تجمع القمامة وتركها عدة أيام أحياناً.

(أبو عمر 45 عاماً) من سكان مدينة حرستا، يحمِّل المجلس المحلي مسؤولية انتشار المرض ويتهمه باختيار مناطق محددة لتنظيفها على حساب مناطق أخرى.

بالمقابل، يقرُّ المجلس على لسان إدارته، بعدم قدرته على تخديم المدينة بشكل جيد نتيجة نقص الوقود وتعطل الآليات.

استطلاع رأي

أم وائل، 33 سنة، زوجها شهيد لديها 4 أطفال، عربين:

نتمنى أن يكثف المجلس جهوده بالموضوع الاغاثي لأنه بصراحة أكثر ما يهم الناس. إن لم نجد ما نأكله ونطعمه لأطفالنا فلن نهتم بأي أمر آخر. نسمع بأن الدعم المادي للمجلس قليل لكن نتمنى أن يتواصلوا مع المسؤولين في الخارج لزيادة الدعم لأن الأسعار مرتفعة جداً في الغوطة ولا قدرة لنا على إعالة عائلاتنا.

عمر، 23 عاماً، حرستا:

المجلس المحلي يحتاج إلى دعم، طبعاً شكرا لكل الخدمات يلي عم يقدموها بس هاد الشيء حسب الامكانيات الموجودة بالغوطة.

أبو وديع، 30 عاما، دوما:

المجلس المحلي لا يقدم شيء، سرقة بسرقة، وعدونا بمشرع افطار صائم ما عم نشوف شيء، وين الدعم يلي عم يجي؟

باسل، 33 عاماً، مسرابا:

المجلس المحلي مالو أي وجود على الأرض منسمع فيه سمع فقط، ولا يقدم شيء.

أبو حسن، 55 عاماً، دير العصافير:

متأملين خير من حصاد القمح، اللّه يوفقهم ويشد على إيديهن، والمهم الحكومة المؤقتة تضل عم تدعمن.

عربين: مجلس منظم لـ 50 ألف مدني

تأسس المجلس المحلي في مدينة عربين، منتصف عام 2012م، وشهد نظامه الداخلي تعديلاً مستمراً حتى منتصف عام 2014م، حين تم التوصل إلى صيغة تضمن الخروج بمجلس محلي فاعل بمشاركة شعبية وثورية، مدة ولايته سنة قابلة للتجديد.

مكاتب ولجان:

وتتبع للمجلس عدة مكاتب ولجان، بينها لجنة الخدمات، ومهمتها جمع القمامة وتنظيف الشوارع وإزالة الأنقاض، وتعمل في ظروف صعبة جداً، نتيجة نقص الوقود اللازم للمعدات وقطع الغيار.

لجنة المياه والصرف الصحي، وتقوم على الاهتمام بشبكة الصرف الصحي المتضررة جراء القصف المستمر منذ أربعة أعوام، إلى جانب تأمين مياه الشرب للمواطنين.

أما مكتب لجان الأحياء، فمهمته إحصاء الأهالي والاهتمام بإعداد قوائم باحتياجاتهم، ويعتبر رئيس لجنة الحي بمثابة المختار في حيه، فقسمت المدينة إلى ثمانية أحياء، لكل حي رئيس لجنة حي يتبع للمكتب التابع بدوره للمجلس المحلي، ويستقبل المجلس جميع الشكاوى من الأهالي عن طريق مكتب لجان الأحياء.

ولجنة المقابر، مهمتها حفر القبور وتنظيم المقابر وتوثيق الدفن ضمن سجلات خاصة، إضافة إلى السجل المدني ويهتم بالولادات والوفيات وجميع شؤون التسجيل المدني وإصدار بطاقات شخصية وعائلية مؤقتة.

السجل العقاري أيضاً، ويهتم بأرشفة وتدوين السجلات العقارية والمحافظة عليها وإصدار إخراجات القيد العقارية وتوثيق البيوت، وهيئة الرقابة والتفتيش وتعمل على مراقبة عمل اللجان الثورية والاطلاع على الشكاوي الواردة بحق أحدها والتدقيق المالي في سجلاتها.

ولجنة الكهرباء، التي تحاول تنظيم المولدات الكهربائية التي توفر اشتراكاً ساعياً للكهرباء في المدينة، بينما يشرف مكتب الإيواء، على الممتلكات المهجورة وفتح الشقق للوافدين ومن هم دون منزل. بينما تتمثل مهمة لجنة للمستودعات بالحرص على المستودعات العائدة لأشخاص خارج المدينة.

وتضم الأمانة العامة للمجلس المحلي، ممثلين عن جميع اللجان المدنية العاملة في المدينة، وهو ما يتيح الاطلاع على جميع مشاكلها والمشاركة في الحلول والتنسيق في العمل.

ويعمل ما يقارب 50 موظفاً - بين إداري وخدمي - على خدمة ما لا يقل عن 50 ألف مواطن من أهل المدينة أو من الوافدين إليها، كما يعمل على استحداث مكاتب أو لجان حسب الحاجة.

مشاريع:

قال «أبو اليسر براء» المسؤول الإعلامي في المجلس المحلي: «إن المجلس لا يتلقى أي دعم باستثناء بعض التبرعات من فاعلي الخير، ويعمل على مشاريع كثيرة، منها ما هو قيد التنفيذ، وآخر قيد الدراسة».

ومن مشاريع المجلس، إعادة تدوير النفايات واستخراج السماد منها ومشاريع حفر الآبار وإعادة تأهيل الحدائق والمرافق العامة وتنظيم الأسواق، أي كل ما يتعلق بالشق المدني لخدمة المواطنين.

وآخر مشاريع المجلس، كان تأمين سلة غذائية بوزن 12 كغ غرام بسعر مدعوم جداً مقارنة بالسوق، «فمثلاً سعر كيلو السكر 2500 في السوق تم تأمينه بسعر 300 ل.س وجميع مواد السلة بنفس السياق.

أعمال مجلس مدينة عربين اليومية

صعوبات ومطالب:

أهم الصعوبات التي تواجه المجلس، هي قلة الموارد وخاصة ما يتعلق بالرواتب الإدارية ولجنة الخدمات وصيانة الآليات من نقص في قطع الغيار وشح المحروقات وغلاء أسعارها.

وأكد «أبو اليسر» لسوريتنا، أن عضو المجلس يتقاضى 8000 ليرة، إن كان متزوج و 4000 إن كان أعزب، و «نجتهد لرفع الراتب دون جدوى، فهو راتب مخزي في ظل الغلاء الفاحش في الأسعار، ونطالب بشدة عن طريق وزارة الإدارة المحلية لكن لا استجابة.

يتقاضى عضو المكتب التنفيذي في وزارة الإدارة المحلية شهريا 1500 دولار، في حين أنهم إلى الآن لم يرسلوا أي مبلغ كرواتب إدارية للمجالس التي تعطيهم الشرعية، وإلى الآن كل مجلس في الغوطة الشرقية يجتهد منفرداً لتأمين نفقاته وبخاصة الإدارية منها، ولسنا مستفيدين من الائتلاف أو الحكومة المؤقتة بشيء، حتى المنح التي تقدم من الدول يتحكمون بنا فيها، كأنهم هم المانحون لها! كما حدث في المنحة القطرية التي أرسلوا الدفعة الأولى منها نصف المبلغ، وما نزال بانتظار الدفعة الثانية التي ربما لا تصل بحجج متعددة مثل صعوبة إيصال المبالغ، أو عدم استيفاء موضوع توثيق المبالغ وحجج أخرى».

انتخابات المجالس: صوتك حقك، حافظ عليه

تعتبر الانتخابات المحلية الأصدق تعبيراً عن رغبات وطموحات المواطنين، كونها بعيدة نسبياً عن تجاذبات السياسة، ولنتائجها مفعول مباشر وملموس على حياة الناخب اليومية.

وقد كرست العديد من العهود والمواثيق الدولية الحق في الانتخاب والمشاركة كحق أساسي من حقوق الإنسان، ونصت الكثير من القوانين على حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية. فإرادة الشعب هي جوهر سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تُجرى دورياً بالاقتراع العام، وعلى قدم المساواة بين الناخبين، وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت.

في تجربة المجالس المحلية السورية لم تكن العملية الانتخابية مثالية بالمعنى القانوني، ففي أغلب الحالات انبثقت المجالس المدنية من المجالس الثورية، وفي بعض الحالات كانت المجالس المدنية تنبثق من المجالس العسكرية وتُشكل من قِبَلها، كما أن الانتخاب بقي لصالح الأشخاص والمجموعات القادرة على جلب تمويل خارجي لمشاريع الدعم والإغاثة.

ولما كان الهدف القريب من إنشاء المجالس المحلية هو إيجاد صيغة محلية واقعية لمواجهة تحدي تقديم الخدمات العامة في ظل الثورة وظروف التدمير التي يفرضها النظام؛ إلا أن الهدف الأسمى والأهم هو الانتقال لتأسيس حياة عامة يسودها مبدأ الكرامة والحرية على كامل الأراضي السورية، لذا لابد من التشديد على الحق الانتخابي ونزاهة وحرية الانتخابات بشكل كامل.

كما يجب النظر إلى العملية الانتخابية بوصفها آلية من آليات الإصلاح في سوريا المستقبل، فالإصلاح لغة يكون باستبدال المصلح بالمفسد عبر عملية الإبدال والإحلال، والانتخابات الحرة هي الوسيلة السلمية الأبرز التي يتم من خلالها الإصلاح لمؤسسات الدولة، من أعلى مستوى إلى أدناه، وإذا كانت الثورة هي السبيل لإسقاط الدكتاتوريات، فإن العملية الانتخابية النزيهة هي الوسيلة الأنجح لمنع ظهورها ثانيةً.

من هنا كانت أهمية الصوت الانتخابي والمحافظة عليه، والحرص على ألا يُعطى إلا لمن يستحق، فلا يُباع ولا يُشترى، ولا يُجامل به أحد، ولا يُهمل.

تدابير الوقاية من القصف

- التوزع وعدم التجمع؛ إذ يعطي التجمع الفرصة المناسبة للطيران للضرب مكان التجمع، كما يفترض ألا يحتوي الملجأ الواحد على أكثر من خمسين شخصاً.
- في حال التواجد داخل المنازل يجب النزول إلى الطابق الأرضي، والابتعاد عن النوافذ والمطبخ والغرف التي يمكن أن تشتعل.
- الاختباء تحت الطاولات أو تحت الأسرة بعد تغطيتها بألواح خشبية إن أمكن.
- كما ينصح بتغطية الرأس بشرشف أو منشفة مبلولة؛ لتجنب استنشاق الغبار في حال سقوط القذيفة على أحد أجزاء المنزل مما يؤدي إلى الاختناق في كثيرٍ من الحالات.
- الاحتفاظ دائماً بصافرة أو مصباح يدوي، وذلك لطلب النجدة من المسعفين بعد انتهاء الغارة.
- تغليف الوثائق الرسمية «شهادات ميلاد، وشهادات جامعية ومدرسية، وسندات ملكية» بمستوعب بلاستيكي «نايلون» ووضعها في علبة حديد ودفنها في الطابق الأرضي في مكان معلوم، بحيث يسهل استخراجها لاحقاً.
- في حال بدأت الغارات وكان الشخص في مكانٍ مكشوف، عليه البحث فوراً عن أي حفرة أو ساتر للاختباء، وفي حال تعذر ذلك، فإن الاستلقاء على جنب وحماية الوجه والعينين هو أفضل وسيلة لتقليل الخطر، كون القذائف تنفجر بطريقة مخروطية وكلما كان الجسم ملاصقاً للأرض تقلص احتمال الإصابة، كما ينصح بفتح الفم لمنع حدوث انفجار في الرئتين جراء الموجات الصوتية المذكورة سابقاً.
- في حال انتهاء القصف يتوجب الامتناع تماماً عن الاقتراب من أي جسم مشبوه أو العبث به أو محاولة ردمه أو سكب الماء عليه، بل يتوجب وضع إشارة واضحة لمنع الاقتراب ريثما تعالج المسألة، كون القنابل التي يستخدمها النظام تنفجر على مراحل أو تكون بشكل ألغام تنفجر عند الاقتراب منها.

الدفاع المدني في ريف دمشق: بأيدينا نزيل الركام

خلال دقائق فقط تفرغ طائرات النظام أو مدفعيته نيرانها على بيوت السوريين، فتحل الكارثة، ويهرع عناصر الدفاع المدني إلى المكان في زمن قياسي، ليبدؤوا إسعاف الجرحى وإخماد النيران وإخلاء المكان، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من تحت الأنقاض.

يتكرر السيناريو ذاته في مناطق كثيرة تسيطر عليها قوات المعارضة، وهو ما دفع باتجاه تكوين ذاتي لفرق الدفاع المدني.

كادر الدفاع المدني في ريف دمشق يصل إلى 350 عنصر موزعين على 17 مركزاً، 9 في الغوطة الشرقية

يصل العدد الكلي لفرق الدفاع المدني في ريف دمشق إلى 350 عنصراً، موزعين على 17 مركزاً، تسعة منهم في الغوطة الشرقية، إلا أن هذا العدد لا يبدو كافياً لتغطية جميع عمليات الإنقاذ في ظل استمرار قصف النظام العشوائي على المنطقة.

يعمل عناصر الدفاع المدني ساعات طويلة، ويقول فراس (أحد المتطوعين): «إن العمل لا يتضمن دواماً رسمياً، يمكن للمتطوع أن يعمل 24 ساعة، ولا توجد مناوبات، فهناك حالة استنفار شبه دائمة بسبب القصف، وتتوزع نشاطاتنا بين الإسعاف وإنقاذ العالقين تحت الأنقاض وإخلاء المدنيين من أماكن القصف وإطفاء الحرائق».

وبمقارنة المقابل المادي مع عدد الساعات الطويلة لعمل عناصر الدفاع المدني، وأهمية ما قاموا به، لا ينال هؤلاء ما يستحقونه، فلم يتلق أي منهم راتباً مقابل عمله مدة طويلة.

ومنذ قرابة شهر باتوا يحصلون على مقابل مادي يتراوح بين 100 و150 دولاراً، ويقول محمود آدم (المتحدث باسم الدفاع المدني في ريف دمشق): «إن ما يحصل عليه عناصر الدفاع المدني اليوم، هو تحفيزي بالنسبة لغلاء المعيشة في الغوطة بسبب الحصار، 100 دولار تكفي العائلة أسبوعاً واحداً لا أكثر. عملنا أربع سنوات دون انتظار مقابل، تماماً كالصليب أو الهلال الأحمر أولوياتنا هي تقديم المساعدة».

من جهة أخرى أسهمت تدريبات أجرتها إدارة الدفاع المدني في غوطة دمشق، استمرت على مدى ثلاثة أسابيع في رفع مهارات المتطوعين، يقول آدم: «إن أعداد المتدربين وصلت إلى 150 متدرباً، غالبهم من ذوي الخبرة، فقد عملوا طوال السنوات الأربع الماضية، لكن ينقصهم التدرب على مهارات متقدمة في إخلاء الجرحى والمصابين، ورفع الأنقاض، وإنقاذ العالقين تحتها، فضلاً عن سبل الإطفاء وكيفية التعامل مع النيران في حال نقص المواد مثل البودرة وسيارات الإطفاء الثقيلة»، ويضيف: «استعنا بمدربين من ذوي الخبرة الطويلة، كانوا يعملون في مؤسسة الدفاع المدني قبل بدء الثورة».

وكأي مؤسسة إغاثية غير ربحية في المناطق المحررة، تعتمد مؤسسات الدفاع المدني على الدعم المقدم من قبل منظمات أخرى، وهو ما يحدد إمكانياتها وينعكس على مستوى عملها. ومع تحولها من هيئة إلى مؤسسة، استطاع الدفاع المدني في ريف دمشق الحصول على دعم مادي أكبر، أدى إلى رفع جاهزيته من 35٪ إلى 75٪ اليوم.

يوضح آدم، أن الدعم الذي تتلقاه مديريته اليوم، تقدِّمه منظمتان، يضاف إليه دعم فردي تحصل عليه من بعض المتبرعين، إلا أنه ليس هناك مورداً دائماً، ويتابع: «تصرف الأموال المقدَّمة في تغطية التكلفة التشغيلية للعمل، لكنها حتى اليوم لا تفي بكافة المتطلبات، وسبب النقص الحاصل هو شح الآليات الثقيلة لرفع الأنقاض كـ (التراكس) وسيارات الشحن كبيرة و (الشوكة)، هناك أيضاً شح بالمحروقات كالديزل، والمازوت، والبنزين. يمكن لهذه المعدات أن تكون سبباً أساسياً في تسهيل العمل، ومن ثَمَّ إنقاذ مزيد من أرواح المدنيين العالقين تحت المباني المنهارة، يضطر المتطوعون في كثير من الأحيان للحفر بأيديهم وقد تستمر عملية الإنقاذ عدة أيام».

وتعمل كلٌّ من المجالس المحلية والمحافظة التابعة للحكومة المؤقتة والدفاع المدني، في تقديم الخدمات المدنية لأهالي الغوطة الشرقية بشكل منفصل ومستقل، ورغم وجود تقاطعات في مهام كثيرة، فمن النادر أن يتم التنسيق أو التعاون بينها.

ويشير آدم إلى «حاجة الدفاع المدني للتعاون مع كل من المجالس المحلية والمحافظة، خاصة في مجال تبادل الآليات؛ إذ يمكنهم الاستعانة بآليات أخرى في الحالات الحرجة بغرض الإنقاذ».

ويعود تشكيل مؤسسة الدفاع المدني في الغوطة، إلى شهر أيار 2014م، إلا أن نشأتها بدأت مع الثورة السورية، حيث ساهمت جهود فردية في مدينة دوما بتكوين ما يسمى «هيئة الدفاع المدني» التي تولت حينها عدة عمليات إنقاذ ضمن إمكانات محدودة.

وحدة الإطفاء في عربين تخمد حريق في أحد محاصيل القمح بعد استهدافها بقذائف الهاون.

و... يحقق المعجزات وينتظر واحدة

«لأكثر من اثنتي عشرة ساعة، استمر العمل على إزالة الأنقاض! قصف النظام البناء بصواريخَ بالستية، ومحمد عالق تحت الركام! أدواتنا لا تساعدنا في تسريع عملية البحث والرفع... وصلنا إلى محمد، لكن الطفل فارق الحياة، لقد تأخرنا!».

هكذا يشرح أكرم أبو علي (مدير الإعلام في الدفاع المدني بالغوطة الشرقية) صعوبات عمل المتطوعين في فريقه، ويتمنى لو أن الفريق يمتلك دعماً كافياً يمكنه من تقديم مساعدة أكبر.

تلقَّى فريق الدفاع المدني في ريف دمشق دعماً لا يذكر، بعدما بدأ عمله بالتزامن مع انطلاق الثورة في البلاد، ويشير أبو علي إلى أنَّ دعماً شحيحاً وصل خلال أربع سنوات، لم يمكنهم حتى الآن من امتلاك آليات ثقيلة يحتاجها العمل الإنساني والإغاثي الذي يقوم به الفريق، ويضيف: «آخر دعم وصلنا، كان من مجلس محافظة دمشق - مكتب المشاريع، وبدعم من البرنامج الإقليمي السوري، هذا الدعم أمَّن لنا بعض الآليات الخفيفة، كالكشافات الليلة والقوارص و (صواريخ الجلخ)، لكنه توقف ولم نستطع تأمين المزيد».

في ليلة واحدة من الأسبوع الثاني في حزيران، قصف النظام دوما بثلاثة صواريخ (أرض – أرض)، سقط إثرها بناءان مؤلفان كل بناء من خمسة طوابق، وعَلِق عشرات المدنيين تحت الأنقاض.

استطاع فريق الدفاع المدني إنقاذ ستة مدنيين بما يملك من آليات خفيفة. يقول أبو علي وهو يشرح الصورة المرفقة: «العمل على إنقاذ الشاب استمر ست ساعات، ساعدتنا الكشافات الليلية على العمل ليلاً، مع أن الجهد كان كبيراً، في النهاية أنقِذ الشاب ونجا من الموت».

يرى أبو علي أن الدفاع المدني السوري يتمتع باستقلال سياسي كامل، ولا يتبع لأي جهة عسكرية، ويطالب بتلقي الدعم من كل الجهات الثورية داخل البلاد وخارجها، مؤكداً أن الفريق لا يملك أي شرط لتلقي الدعم، باستثناء البقاء بذات الاستقلال: «نحن عملياً بلا دعم اليوم، من المتوقع أن تصلنا رواتب للمرة الأولى نهاية الشهر الجاري».

تلقى الدفاع المدني في ريف دمشق سيارتي إسعاف وسيارة إطفاء من وحدة تنسيق الدعم، قبل نحو شهر ونصف، فبعدما كان الفريق يتنقل بالدرجات الهوائية طوال سنوات، بات اليوم يملك عربات تمكنه من التنقل بشكل أسرع، بعدما تلقى دعماً صغيراً من مؤسسة «مايدا» على شكل دفعة واحدة لم تكرر.

ينتظر فريق الدفاع المدني أن يتلقى دعماً تشغيلياً لازماً للعمل في ظل ضربات النظام الجوية، لكن هذا الانتظار لا مكان له عند الفريق بعد كل غارة.

الفريق الذي ساهم في إنقاذ حياة العشرات، ينتظر اقتناء آليات ثقيلة كالرافعات وسيارات الدفع (التركسات) وغيرها، كي يستطيع إنقاذ الجميع، دون أن تتكرر قصة محمد الذي استشهد تحت أنقاض منزله.

الآلاف مهددون: الهيئات الطبية في غوطة دمشق
إمكانيات لا تفي بالاحتياجات

ينعكس حصار الغوطة الشرقية اليوم على مستوى الرعاية الطبية التي يحصل عليها أهلها، ويتعسر في ظله إجراء أبسط العمليات الإسعافية والجراحية، أو الحصول على مجرد مسكن للألم. وبين عدد محدود جداً من الأطباء والاختصاصيين، وشح الأدوية وارتفاع أسعارها، يدفع المرضى الثمن كل يوم.

يعاني أهالي الغوطة الشرقية، من انتشار الأوبئة التي تسجل أعداداً متزايدة من المصابين

وتشهد العناية المشددة المركزية للغوطة الشرقية الموجودة ضمن مركز دوما الطبي ضغطاً كبيراً في ما يتعلق بالمرضى. يتزامن مع اشتداد عمليات قصف النظام تبعاً لأبو عدنان «أحد الأطباء في دوما» الذي يقول: «إن متوسط أعداد المرضى شهرياً يصل إلى 120 مريضاً ضمن المركز».

يعيش قرابة 25 مريضاً بالقصور الكلوي حياتهم في ظل تهديد دائم بتوقف العلاج، لكون وحدة غسيل الكلية هي الوحيدة في دوما، وهي تحت إشراف المكتب الطبي الموحد، تتولى إجراء جلسات غسيل الكلى بشكل دوري لهؤلاء المرضى، بعدد يصل إلى 125 جلسة شهرياً، إلا أن المركز يعاني من انقطاعات متكررة لمعدات غسيل الكلية، وهو ما يضطره إلى تقليل أعداد الجلسات لعدد من المرضى خلال فترة الانقطاعات.

يقول أبو محمد وهو أحد مرضى القصور الكلوي: «أعيش في منطقة بعيدة نوعاً ما عن المركز، وأزوره ثلاث مرات شهرياً لإجراء جلسة الغسيل. فقدت صديقاً لي منذ 3 أشهر كان مصاباً بالقصور الكلوي أيضاً، لم تتوفر حينها المعدات لإجراء الغسيل بالوقت المناسب. حياتي أيضاً في خطر دائم، يقول الأطباء إن ما لديهم اليوم سيكفي مدة محدودة فقط».

وتولى الهلال الأحمر في دوما مؤخراً إدخال عدد من معدات غسيل الكلى، ضمن قافلة مساعدات طبية وغذائية، فيقول الطبيب أبو عدنان: «إن ما تم إدخاله من قبل الهلال الأحمر، وهو مقدم من منظمة الصحة العالمية، جاء في وقت كان المركز فيه على وشك الإغلاق، إلا أن هذه المواد لا تكفي أكثر من شهر واحد فقط. نواجه حالياً مشكلة عدم دخول الدفعة الثانية لمعدات غسيل الكلى والتي كنا قد وُعِدنا بها. هناك صعوبة دائمة في تأمين المستلزمات الطبية اللازمة لاستمرار العمل الطبي في الغوطة».

بدورهم يعمل الجراحون في الغوطة الشرقية، وسط ظروف استثنائية بسبب كثرة أعداد الإصابات وظروف الحصار. يقول أبو محمد - وهو ممرض -: «يمكث الجراح في كثير من الأحيان مدة طويلة في غرفة العمليات، وقد يضطر لإجراء العمليات لـ 24 ساعة متواصلة في أوقات اشتداد القصف والمعارك»، وتشير أرقام المكتب الطبي الموحد في دوما إلى إجراء 1269 عملية جراحية خلال الأشهر الخمسة الأولى لعام 2015م؛ أي بمعدل ثماني جراحات في اليوم الواحد.

ورغم وجود معظم الاختصاصات، إلا أن أعداد الاختصاصيين قليلة جداً نسبة لعدد السكان، وينحصر وجود اختصاصات كل من الجراحة الصدرية والجراحة الترميمية وجراحة الأوعية في دوما، بينما يوجد اختصاصي وحيد للجراحة العصبية في كامل مناطق الغوطة.

من جانب آخر، يعاني أهالي الغوطة الشرقية، من انتشار الأوبئة التي تسجل أعداداً متزايدة من المصابين، ويشير المتحدث باسم المكتب الطبي الموحد في دوما إلى انتشار الحمى التيفية، والسل، إضافة إلى التهاب الكبد (ا)، وهو ما أكدته الهيئة الطبية العامة في الغوطة الشرقية التي لفتت إلى انتشار الحمى التيفية والمالطية، بسبب عدم وجود الكهرباء اللازمة لحفظ الأطعمة ومشتقات الحليب في الغوطة، وأضافت أن هذا ما يبرر ازدياد مراجعي العيادة الداخلية فيها بنسبة ٪15 خلال شهر أيار الماضي، فضلاً عن العدد الكبير لمراجعي المخبر والصيدلية.

وتعتمد جميع المراكز الطبية القائمة اليوم على معدات وأجهزة المستشفيات التي قصفها النظام منذ ثلاثة أعوام، في حين تستمد المواد الطبية والأدوية من مساعدات مجموعة منظمات طبية تتلقاها بين الحين والآخر، وقد واجهت هذه المراكز خطر استهدافاتها المتكررة من قبل قوات النظام، كان آخرها في شباط 2015م، وراح ضحيتها طبيبان وممرض.

تربية الأرانب في الغوطة الشرقية
هل تسد الرمق؟

تجاوز حصار نظام الأسد للغوطة الشرقية عامه الثالث، فتراجعت أعداد الأبقار والثروة الحيوانية عموما بنسبة تجاوزت ٪60 حسب تقديرات المجالس المحلية في الغوطة.

وبدأ نفوق الأبقار بسبب الجوع والأمراض منذ أكثر من عامين، وهو ما دفع بالسكان والهيئات المحلية للبحث عن بدائل عن لحومها، بعدما تجاوز سعرها خلال شهر رمضان 3000 ليرة حسب «منظمة أسس».

تربية الأرانب أحد الحلول لتأمين مصادر بديلة عن لحوم الأبقار والدجاج

بدورها بدأت هيئة الإغاثة الإنسانية الدولة IHR، مشروعاً يقوم على تربية أمات الأرانب في مدينة دوما، ضمن مزرعة تضم 180 قفصاً مزوداً بمعالف ومشارب وبيوتاً للولادة، تحوي بداخلها 150 من أمات الأرانب الجاهزة للتكاثر، إضافة إلى 30 ذكراً قادراً على التلقيح.

وتقول الهيئة: إنها أطلقت المشروع بالتعاون مع إدارة المجالس المحلية، في محاولة لتأمين فراخ الأرانب لسكان الغوطة بسعر يقل بنسبة ٪40 عن سعرها الحالي، وتأمين بديل مناسب للبروتين الحيواني.

ويتحدث نوار قاسم مدير المنح في «مركز بيتنا سوريا» (إحدى المنظمات الداعمة) أن تربية الأرانب - الأرانب الألمانية تحديداً - هو أحد الحلول لتأمين مصادر بديلة عن لحوم الأبقار والدجاج، «فمدة أربعين يوماً كافية لتلد أمات الأرانب، إضافة إلى سهولة تأمين الأعلاف التي لا تحتاج إلى سعرات عالية، كالأعشاب البرية».

وتخضع تربية الأرانب وضمان الحفاظ على حياتها، لعوامل خاصة - كما يقول أبو الطيب (أحد الأطباء البيطريين المشرفين على المشروع) - ولتأمين ظروف تربية مناسبة، ويشير إلى أنهم «بنوا أقفاصاً خاصة للأرانب معزولة عن الأرض وبتهوية جيدة، إضافة إلى تلقيح المواليد الجدد للحيلولة دون إصابتها بمرض جرب الأرانب، الذي يؤدي إلى وفاتها بشكل مؤكد».

ولم يدخل المشروع مرحلة التوزيع بعد، إلا أن عدداً من سكان مدينة دوما قالوا لسوريتنا: إنهم لا ينتظرون منه الكثير، فيقول أبو إسكندر (25 عاماً) أنه سمع عن مشروع الأرانب منذ عدة أشهر وإلى اليوم لم يرَ أرنباً واحداً، ويضيف: «مللنا من الأخبار التي لا تشبع».

أما أم محمد - وهي أم لأربعة أطفال - فتقول: «إن كانت الأرانب للبيع فما الفائدة منها؟ نحن لا نستطيع شراء البرغل حتى نشتري اللحمة»!، إلا أن المشروع يبقى - حسب الناشط الإعلامي تيم السيوفي - «خطوة جيدة على أمل أن تستمر ولا تجهض ككثير من المشاريع البديلة الأخرى، كمشاريع الطاقة أو الزراعات البديلة التي لم تغير من الوضع المعيشي شيء حتى اليوم».

المجلس المحلي في القابون: جهود كبيرة رغم الحصار

بعد هجمة النظام الشرسة على حي القابون وفرضه حصاراً عليه قبل عامين، عملت جهود فرديةٍ على إدارة شؤونه المدنية، ليتم الاتفاق لاحقاً، على تأسيس مجلس محلي في أيلول 2014م.

ويقـول رئيس المجلس المحلي في حـيِّ القابون «أبو علـي» لسـوريتنا: إن المجلـس يضم كفـاءات علمية، ويتألـف من عـدة مكاتب، هـي، مكتب الإغاثـة، ويعنى بشـؤون إغاثـة المدنييـن القاطنيـن من أهالـي الحي والضيوف من الأحياء المجـاورة وأهالي الغوطة، ويوفر لهم قدر استطاعته المواد الغذائية وحليب الأطفال، إلى جانب تأمين المساعدة للعائلات الفقيرة والمعدمة.

مكتب الإسـعاف، الذي يعمل على مدار الساعة لإسعاف الجرحـى المصابيـن، وتخديمهـم وإيصالهـم إلـى المستشـفى من أجـل المراجعات، ومكتـب الدفن، الذي يقوم بتخديم المقبرة وتجهيزها وتسجيل الوفيات.

وتعمل الورشـة الصحيـة، على إصلاح وتخديم شـبكة المياه في الحي، بينما تعمل ورشة طوارئ الكهرباء على إصلاح وتمديد شبكات الكهرباء المنخفضة والمتوسطة التوتر.

أمَّـا مكتب الدفـاع، فيحتاج مكتب إخـلاء ومركز إطفاء، وكان يضـم ورشـة أعمال النظافة، وبسـبب عدم توفر الدعم الكافي قامت مؤسسة حياة بتبني الورشة.

يضاف إلى ذلك، مكتب الإحصاء، ومهمته إحصاء سـكان الحي والشـهداء والأيتام، كما تضـم المجالس المحلية أيضاً، مكتباً طبياً وآخر تعليمياً، ومؤسسـة حياة تتكفل بمهام هذيـن المكتبين على أكمل وجـه، ويأتي الدعم المادي من الحكومة المؤقتـة والجمعيات الإغاثية ولكن هذا الدعم لا يكفي لتأمين متطلبات الحي.

ويذكر «أبو علي» أن المجلس المحلي في القابون، ينفِّذ مشاريع عديدة، بينها مشروع شبكة المياه، ويقوم على مد شـبكة مياه آبارٍ لتغطيـة الحي، ومشـروع حيواني، يضم أبقاراً ودجاجاً، وهو مشروع تنموي يؤمِّن الحليب للحي، وفي طور الإنشاء لتأمين البيض أيضاً.

ويخـدم المجلس المحلـي - وَفْق تصريح رئيسـه - ما يقـارب 20 ألـف نسـمة، يتعاونـون معـه بشـكل جيد، لمعرفتهـم ظروف العمـل وصعوباته الكثيـرة، وأهمها نقص الدعم المـادي لمكاتب المجلس، وصعوبة تأمين مواد ومسـتلزمات العمل، نتيجة الحصار الذي يخضع له الحـي، بينما يصـل عدد العاملين فـي المجلس إلى 60 عاملاً.

إصلاح شـبكات الكهرباء إحدى مهام المجلس المحلي في القابون

استطلاع رأي

أبو بلال، 30 عاماً، القابون:

محطة توليد الكهرباء موجودة بالحي، ومن عنا بتطلع للمناطق التانية، المجلس بيوزع الساعات على كيفو، ويا دوب بتجي 3 ساعات بالنهار.

فارس، 25 سنة، عربين:

المجلس منظم جداً ولا يمكن لأحد أن يصدق كيف تم إنشاء كل هذه المكاتب من لا شيء وفي ظل الحصار والقصف. على معارضة الخارج أن تخجل من نفسها وأن تنظر لهذه المجالس والتجارب الرائدة وتدعمها بكل ما لديها من امكانيات لأنها فعلا نواة للدولة السورية الحقيقية بعد سقوط النظام.

أبو موسى، 60 عاماً، والد لثلاث شهداء، دوما:

لما بشوف وجوه شباب مكتب الخدمات بدوما عم يشتغلو بتنضيف الشوارع أو يبخوها لمنع الحشرات والأمراض، قلبي من جوا بيفرفح، يا عمو الغوطة رح ترجع تعمر، اللّه يوفقن ويحميون.

أبو علي، 38 عاماً، مقاتل في الجيش الحر، الشيفونية:

إخواننا في المجلس المحلي لمدينة دوما لا نرى منهم سوى الخير والعطاء، وننتظر توحيد الجهود في المؤسسات الفاعلة بالمدينة.

أبو خالد، دوما:

قبل أسبوعين كنت بدائرة النفوس بالمجلس المحلي بدي سجل مولود ابن أخي استشهد قبل شهرين، ما شاء اللّه عليهم، يا أخي لما تشوف هدول الناس بيزرع فينا الأمل وبتخلينا نشوف بكرا أحلى.

أبو البراء، 35 عاماً، سقبا:

ليش عم تغطوا أخبار المجالس؟ شو إلكن مصلحة معن؟ ومين عم يدعمكن؟

سعيد، 28 عاما، كفر بطنا:

في كتير شغلات منيحة بالمجالس بشكل عام، وفي أفكار حلوة لبناء سورية ولإعادة إعمار الغوطة، بس بدها دعم لأن رواتب الموظفين ما عم يقدروا يأمنوها متل الناس.

مجموعة الحياة للتنمية في حي القابون

هـي مجموعة غير ربحيـة لا تتبع لأي جهة سياسـية أو عسكرية أو مناطقية. وهي عدد من الشباب والناشطين والذيـن يعملون بدعم ومسـاندة مـن المجتمع المحلي وبعض المنظمات ذات الطابع الإنسـاني، ويهدفون أولاً وأخيـراً للعمل مـن أجل الإنسـان، ومن أجل مسـتقبل سوريا.

تأسسـت مجموعة الحيـاة للتنمية في حـي القابون في منتصف العام 2012 خلال ظروف حرب عصيبة وحصار شـبه مطبق على مناطق ريف دمشق، وذلك عن طريق عدد من الشباب والناشطين الذين عملوا واهتموا بشكل أساسي بالأمور الطبية والتعليمية.

وكانـت البدايـة على شـكل عمـل فردي دون تأسـيس مجموعة بشـكل معلـن، حيث تم العمل على تأسـيس مشـفى ميداني في الحي لعلاج جرحـى الحرب، ومعهد لتعليم الأطفال المنقطعين عن الدراسة بسبب الحصار والنزوح.

بـدأت المجموعـة تتوسـع فـي أواخـر العـام 2013 مع ازديـاد مشـاريعها وعـدد العاملين فيهـا، واليوم تعمل بشـكل أساسي في حي القابون وتخدم عدد من الأحياء المجاورة مثل برزة وتشرين وحرستا الغربية.

تقـوم المجموعـة بدعـم كل من مشـفى الحيـاة الذي يتضمن مشـفى للعمليـات الجراحية ومشـفى للتوليد ومشفى للجراحة العينية وعيادة أسنان ومخبر ومجموعة عيادات شـاملة، ومدرسـة الحياة التي تقوم على تعليم مئات الطلاب فـي كافة المراحل الدراسـية، إضافة إلى بعض المشاريع التشغيلية والإغاثية التي تهدف لتأمين مواد غذائية أساسية لعدد من أهالي المنطقة.

يضم مشـفى الحياة مشفى للعمليات الجراحية ومشفى للتوليد ومشـفى للجراحة العينية وعيادة أسنان ومخبر ومجموعة عيادات شاملة

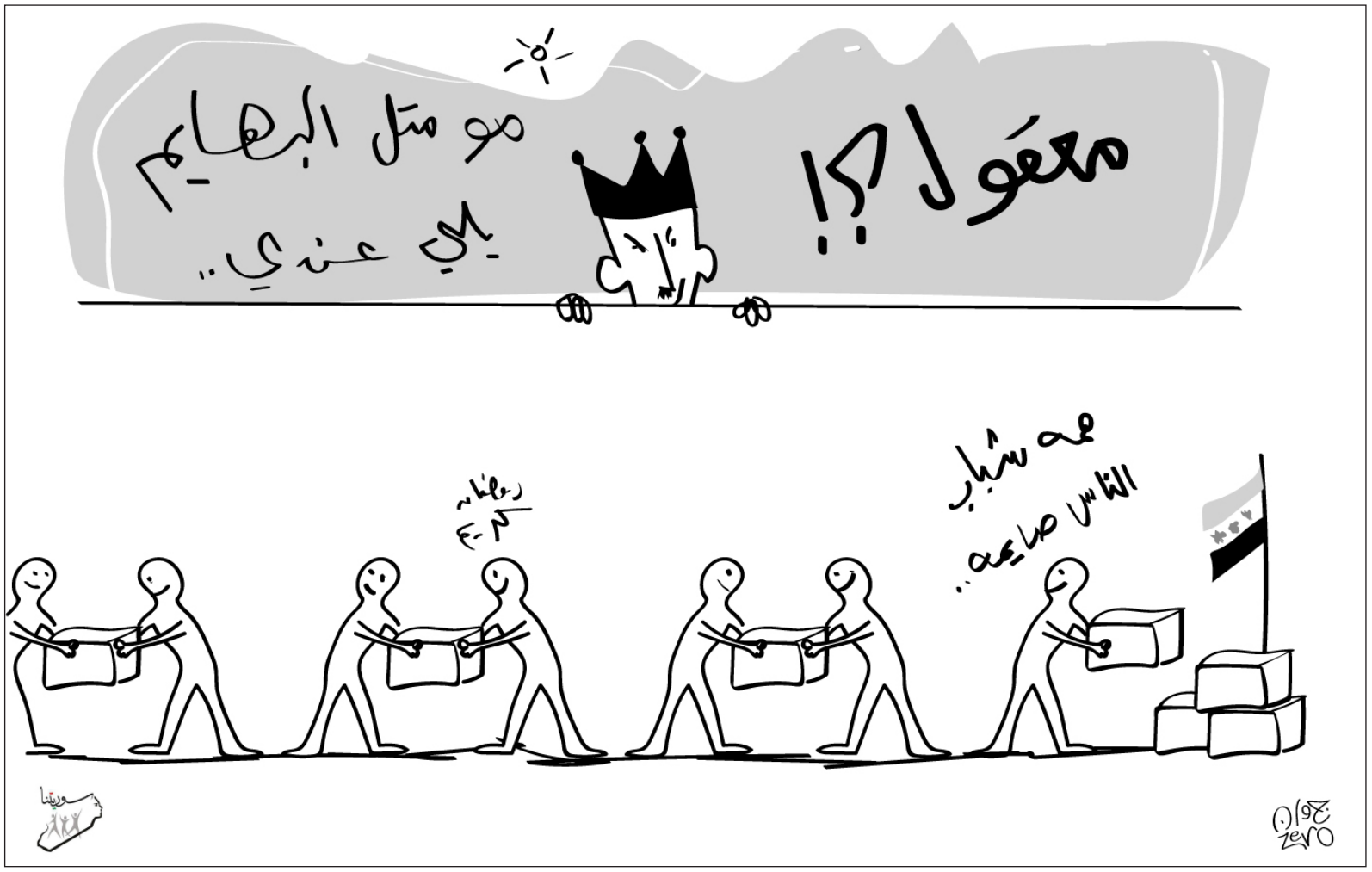

«نبع الحياة»: خمس مراكز لخدمة 850 ألف مدني في الغوطة

لم يختلط معاذ «7 سنوات» مع أقرانه في مركز نبع الحياة للطفولة بمدينة دوما، كان يفضل اللهو واللعب وحيداً، وفي وقت الغارات يركض مسرعاً إلى مكان سقوط القذيفة دون أن يحسب العواقب، أو يشعر بالخوف، كان يعاني من تبعات نفسية ناتجة عما يعيشه الأطفال في بلاد تشهد عمليات عسكرية، ومع الوقت عاد معاذ إلى السلوك الطبيعي نسبياً، بعد ثلاثة أشهر على وجوده في المركز.

تأسس تجمع مراكز نبع الحياة في مطلع عام 2013م، وافتتح المركز الأول في مسرابا، التي افتقرت إلى وجود أي مدرسة، بينما وصل عدد المراكز اليوم إلى خمسة، تتوزع في دوما، والريحان، والشوفونية، ومسرابا.

تُعنى هذه المراكز بالأطفال والسيدات، إضافة إلى المشاريع الزراعية، ويقول مجد الديك أحد مؤسسي المشروع: إن المركز الواحد يستقبل من 200 إلى 250 طفلاً في منطقة تضم أكثر من 850 ألف مدني محاصر، بينهم حوالي 250 ألف طفل.

ويشرح: «تستقبل المراكز حوالي ألف طفل كل ثلاثة أشهر، والرقم يتجدد بعد انتهاء المدة، التي تتضمن التعلم من خلال اللعب والدعم النفسي، ومع نهاية كل تدريب أو مشروع، نقدم للطفل المشارك بعض الأدوات التي تمكنه من تطبيق ما تعلمه في منزله، مثل أدوات النظافة الشخصية في ختام أسبوع صحي توعوي مثلاً، بينما نفرد مساحة للدعم النفسي والصحي لمرتادي المراكز».

الطريقة غير التقليدية في التعليم - أي التعلم من خلال اللعب - تتم من خلال مدرسين ومشرفين تلقوا تدريباً خاصاً خلال عامين ونصف، فضلاً عن أن نسبة كبيرة منهم، مدرسون وتربويون سابقون.

يتابع المركز مشاريع الدعم النفسي للأطفال، فيوضح الديك أنّ المركز يقدم جلسات دورية خاصة بالعائلات، كي تتمكن من التعامل مع الطفل بشكل يتوافق مع ما تلقاه في المركز بعد انتهاء فترة وجوده هناك، ويشمل ذلك حتى التدريب على تجهيز الوجبات الغذائية الخاصة بصحة الطفل النفسية، كما خُصِّص مركزان لتقديم التدريب المهني لـ 300 سيدة يتجددن كل شهرين ونصف.

ويعمل المركز مع النساء السوريات، ويقدم دورات في عدة مهن منها «تصفيف الشعر، وصيانة الحاسب، والحياكة، واللغتين العربية والإنكليزية». يقول الديك: إن الأسر تفضل دورات الإسعاف الأولي، لما لها من دور في حياتهم اليومية في مناطق ريف دمشق، ويتابع: «معظم السيدات فقدن دورهن كربات منازل؛ فلا مواد ولا محروقات ولا كهرباء أو موارد في المنازل، النساء تحتاج للتعلم والتدريب، كي تستمر في العمل والإنتاج. كثير من السكان شاهدوا مصابين يقعون أمامهم، لذلك هناك تفضيل لدورات مثل الإسعاف الأولي، عموماً نحن نستطلع الآراء حول المشاريع التي يجب أن نقدمها للعائلات والسيدات، في الغالب القرار بنوع التدريب الجديد يتم عبر نتائج الاستطلاعات، التي تقول أيضاً إن الأهالي يرغبون بألا تكون الدروة أو المدة التي تستقبل فيها المراكز الطفل ثلاثة أشهر بل تمتد عاماً كاملاً، لكن هذا غير متاح لنا حالياً».

فترة التدريب وما يمكن أن تقدمه مراكز نبع الحياة، ترتبط بتلقي التمويل والدعم اللازم من جهات إنسانية، هذا الدعم لا يزال غير كاف لتأمين كل احتياجات السكان أطفالاً ونساءً في مناطق لا تقدم الحياة الطبيعية، بينما يملك القائمون على المراكز شرطاً واحداً لتلقي أي تمويل، وهو ألا يفرض عليهم أو على المستفيدين أي فكر سياسي أو أيديولوجي.

حقق المركز بعض النجاح في حالات كثيرة، عانى منها الأطفال نتيجة ما عاشوه وعرفوه في مناطق تشهد نزاعاً عسكرياً، ويذكر المتحدّث: «في حالات التبول غير الإرادي، وضعف النطق، والعنف لدى الأطفال، شاهدنا كثيراً من حالات التقدم والتغلب على المشكلة النفسية العضوية».

يهدف القائمون على المشروع برمته إلى أن يكون مستداماً، حتى اللحظة التي يقوم فيها المجتمع المحلي بإدارة المشروع بنفسه، ويعول «الديك» على القبول الشعبي للمراكز التي لا تتبع أي جهة، فهي لا تزال مستقلة لا تتبنى فكراً سياسياً أو أيديولوجياً معيناً، وتؤمن للسكان اليوم في أدنى المستويات، مراكز آمنة بعيدة عن المعارك والاشتباكات وعمليات القصف، هذا يظهر من خلال أبنية المركز التي تقع في أقبية مجهزة بالاتصالات ومعدات الإسعاف الأولية لحالات الطوارئ.